

سيناء تتأرجح بين تغلغل الإرهاب واستمرار مشروعات التنمية

مصر تعالج أخطاء الماضي لتمنع المتطرفين من استغلال الأحوال المتردية للسكان



سيناء في ميزان المعادلة المصرية

رياضية ومشروعات مياه عذبة، وقدمت تسهيلات كبيرة للملكية الوحدات ومنحهم الفرصة للتملك. وتقوم فكرة تسريع وتيرة المشروعات التنموية على توطين المواطنين في هذه الأمان، فكل عشرة فدادين توفر عمالة لا تقل عن 20 فردا بصورة مباشرة، وحوالي مئة آخرين بصورة غير مباشرة، بهدف ربط المواطنين بأراضيهم التي يعملون بها.

كان نفق الشهيد أحمد حمدي الواقع أسفل ممر قناة السويس ويربط بين مدينة السويس وسيناء، وجسر السلام المعلق، الطريقين الوجيهين المؤديين إلى سيناء، جرت إضافة خمسة أنفاق، وخمسة جسور عائمة، تسهل عملية العبور من غرب إلى شرق القناة باتجاه سيناء، ضمن خطة التنمية الشاملة الجديدة.

تحسن ملحوظ

شدد عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان صلاح سلام، على أن الأوضاع في سيناء تحسنت كثيرا خلال العاميين الأخيرين، وهو ما انعكس على عودة الأنشطة الفنية والثقافية في مدن مختلفة بسيناء، وهو مؤشر قوي على تراجع نفوذ الإرهابيين وتحدي من بقي منهم على قيد الحياة ويمارس العنف. وأعلنت وزيرة الثقافة إيناس عبدالدايم مؤخرا، بدء العمل في مشروع تطوير سينما العريش، وبنيت مشروع "ابدا حلمك" لاكتشاف المواهب المسرحية، وإقامة أسابيع ثقافية متنوعة، وتأهيل المرأة على الحرف البيئية والتراثية، وتدريب الشباب على استخدام التكنولوجيا من خلال نوافذ متخصصة.

وجرت إقامة مدن ومجمعات عمرانية جديدة، مثل مدينة السلام والإسماعيلية الجديدة في شرق قناة السويس ناحية سيناء، وجرى تأسيس جامعة الملك سلمان الأهلية، وتوسيع جامعة العريش والتي أضحت تضم 10 كليات. وافتتح صلاح سلام

لـ"العرب" إلى أن الإنجاز الأهم الذي تحقق في سيناء يتمثل في إقامة 17 تجمعا سكانيا، وهي عبارة عن مجموعة من المنازل لصاحبه 10 فدادين صالحة للزراعة، وتضم مجمعات مدارس ووحدات صحية ونوادي

فيها بسهولة، وقاد النجاح في حرب المعلومات إلى التفوق على التنظيمات التي أرادت التمرکز هناك. وأشار لـ"العرب" إلى أن الأجهزة الأمنية استطاعت تجفيف منابع الدعم المادي للإرهابيين وكثفت وجودها في مناطق التسلسل الحدودية وحصرت عمليات الدخول والخروج من غرب إلى شرق قناة السويس ومنها إلى سيناء، وتغطية جميع المحاور بعناصر تامينية ونقاط سيطرة، ما أعطى فرصا للتنمية، ودلل على أن استمرار الجهود الأمنية يأتي بالتوازي مع جهود تنموية سريعة.

ونجحت مصر في الخروج من الترتيب السنوي للدول الأكثر تضررا بالإرهاب في العالم، وأظهر تقرير مؤشر الإرهاب العالمي أنها جاءت في المرتبة الـ11 عام 2018، بينما كانت في المرتبة التاسعة في العام السابق، وفي ظل التقدم الأمني الحاصل في العاميين الماضيين ابتعدت عن قائمة الدول العشر، بما أكد ترشح الجماعات الإرهابية.

ومنح هذا الترشيح الفرصة لمعالجة الثغرات التي نفذ منها الإرهابيون، وتغلغلوا في مناطق مختلفة بسيناء، وفي مقدمتها توجيه جزء كبير من الموارد للتنمية. وقال رئيس جمعية مؤسسة مصر للتنمية والإبداع بالعريش في شمال اللواء نيل أبو النجا لـ"العرب" إن "الأوضاع على أرض الواقع تشهد تطورا ملحوظا على مستوى الأحوال المدنية، فقد اختفت أزمت الكهراء والمياه والوقود التي كان يعاني منها أهالي سيناء، وياتت إمدادات المحافظة من الغذاء تسير بشكل جيد ومنظم".

وأوضح أن تحركات المواطنين وتنقلاتهم تسير بصورة عادية ولم تعد هناك هجمات تستهدف كائنات قوات الجيش أو الشرطة، ويقتصر الأمر على بعض الأعمال الإرهابية التي تظل أبراج الغاز أو الكهراء أو تفجير الألغام عن بعد، واختفت تقريبا معالم المواجهة المباشرة التي كانت تهيمن على الأوضاع لسنوات، ما أفسح المجال أمام تدشين تجمعات سكنية جديدة في وسط سيناء.

وذكر أن الأوضاع الأمنية في العريش مستقرة، وهناك أنشطة اجتماعية تنظمها مؤسسة مصر للتنمية بشكل طبيعي، كما أن قوات حفظ السلام الموجودة في منطقة الجورة في جنوب مدينة الشيخ زايد بشمال سيناء بدأت تشعر بمدى التطور الحاصل على المستوى التنموي، ولديها متابعة دقيقة لما تحققه القوات المسلحة من نجاحات عسكرية وتنموية في سيناء.

وأصبح الذهاب إلى سيناء والعودة منها محاطا بتسهيلات تساعد في سرعة دوران عملية التنمية، فبعد أن

ورغم أن قدرات المتشددين في سيناء لم تعد إلى مستويات التطور التي شهدتها خلال الفترة من 2014 إلى 2016، فقد أظهر داعش أنه لا يزال يحتفظ بقدرات عالية المستوى. وقالت "عرب دايجست"، كان تقرير أعدته الحكومة البريطانية عام 2017 واضحا حول السبب، الذي جعل السلام في شمال سيناء وإنهاء الإرهاب الجهادي بعيد المنال، ودعت إلى تغيير النهج المصري "على وجه التحديد معالجة المظالم الاقتصادية والسياسية للبدو كمفتاح لإنهاء الصراع، ومع ذلك، لا يوجد ما يشير إلى أن القاهرة مستعدة لتغيير سياساتها".

وكان ذلك قبل أكثر من ثلاث سنوات، "لكن النظام المصري لا يزال ملتزما برد عسكري يتجاهل باستمرار المظالم المشروعة لبدو شمال سيناء، الذين يعانون من التمييز وسوء الإسكان وارتفاع معدلات البطالة ونقص الخدمات بما في ذلك مياه الشرب وعدم كفاية المرافق الصحية والتعليمية".

وأوضحت "عرب دايجست" أن سياسة هدم المنازل وإغلاق الأراضي الزراعية بشكل ظاهري لأغراض أمنية أدت إلى تفاقم الغضب البدوي، الذي طال أمده، واختارت بعض القبائل التعبير عن هذا الغضب عبر دعم جماعة "ولاية سيناء" بينما اختار البعض الآخر أو تم الضغط عليه للعمل مع الجيش.

تجفيف منابع الإرهابيين

أكد عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المصري سابقا اللواء حمدي بخيت، أن البعض من العناصر الإرهابية ما زالوا موجودين في سيناء، لكن التطور الملحوظ الذي حدث جاء على مستوى قدرة العناصر الأمنية على تضيق الخناق عليهم، وعدم ترك مساحات يتحركون

ارتبطت منطقة سيناء بانتشار العناصر الإرهابية فيها وتخوض أجهزة الأمن المصرية ولا تزال حربا شرسة ضدها، وحقت في العاميين الأخيرين نجاحات كبيرة قلصت من مساحة العنف هناك وفي جميع أنحاء البلد، وهو ما فتح المجال أمام الشروع في تدشين مشروعات تنموية، حيث تغذى إرهابيو سيناء على غيابها واستفادوا من عدم اكتراث الكثير من الحكومات بتحسين أوضاع المواطنين، خاصة المنطقة الشمالية والوسطى اللتين شهدتا أكبر كثافة في العمليات الإرهابية.

القاهرة - استغل المتطرفون الفقر والعلاقة غير الودية بين عدد كبير من سكان جزيرة سيناء والسلطات المصرية للنفوذ إلى شريحة منهم واستقطابهم وإقناعهم بالتعاون معهم في صد هجمات الجيش، التي زادت الوطأة على المتشددين والمواطنين، بما ضاعف من الفجوة مع الحكومة، ومكن الإرهابيين من الاختفاء والتسلل وشن هجمات عديدة على أجهزة الأمن. والتقط الأمن أنفاسه عقب تدشين العملية العسكرية الشاملة سيناء 2018، والتي أحرزت تقدما لافتا في أهدافها المحورية، لكن لا يزال شبح الإرهاب مخيما، ولذلك غيرت الحكومة خطتها للتعامل مع السكان، ووجهت جانبا كبيرا من الاهتمام إلى المشاريع التنموية كمراس حربية لتقليص نفوذ المتطرفين وسط قاعدة سكانية تملكها مرارات من الأنظمة المصرية السابقة.

خسائر بشرية واقتصادية

نشرت مؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية تقريرا تناول الأوضاع في سيناء، أشارت فيه إلى ما قالته منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن نقص الوعي حول ما يدور في شمال سيناء، ومن خلال استخدام صور الأقمار الاصطناعية سرد التقرير الخسائر بين عامي 2013 و2020 لأكثر من 12 ألف منزل ومبنى تجاري على يد القوات المصرية جراء حملتها لمكافحة الإرهاب.

وتعهدت جماعة أنصار بيت المقدس بالولاء لداعش وأنشأت جماعة "ولاية سيناء" بعد نحو عام من عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي (يوليو 2013)، وأصبحت مسؤولة عن تدمير طائرة ركاب روسية في أكتوبر 2015 بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ ما أسفر عن مقتل 224 شخصا، ونفذت الجماعة هجوما على مسجد في 2017 في منطقة بئر العبد أسفر عن مقتل أكثر من 300 شخص.

ونفذت الجماعة حملة متواصلة من الهجمات والمضايقات لقوات الأمن من خلال استخدام العيوات الناسفة، وبين عامي 2018 ومنتصف 2020، كان هناك أكثر من 200 هجوم إرهابي في مصر مع وقوع ما يقرب من 80 في المئة في شمال سيناء، كلها تقريبا من تنفيذ جماعة "ولاية سيناء".

ويتوقع جاك كينيدي محلل مخاطر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى مؤسسة أي.إتش.أس ماركيت، أن تستمر جهود الجيش لقمع جماعة ولاية سيناء في فشلها، رغم الانتشار طويل الأمد في سيناء. ويقول إنه لم يكن هناك سوى القليل من المؤشرات على التحسن النوعي في إستراتيجية الجيش لمكافحة الإرهاب على مدار 2020، والتي من شأنها أن تشير إلى انخفاض كبير في عمليات داعش.



وصف التقرير تجريف أكثر من 5 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية، وخسارة سكان البدو المحليين، الذين يبلغ عددهم حوالي 400 ألف لعدد كبير من منازلهم ومزارعهم.

وقدرت المنظمة أن 100 ألف شخص نزحوا أو غادروا المنطقة منذ 2013، نتيجة لهدم المنازل والفرار من أعمال العنف التي يمارسها الإرهابيون والأعمال العسكرية المتصاعدة ضدهم. ويرر الجيش المصري عمليات الهدم والإغلاق بأنها جزء ضروري من حملته المستمرة ضد فرع تنظيم داعش "ولاية سيناء في مصر". ونفى الرئيس عبدالفتاح السيسي أن تكون الحكومة أخرجت السكان من بيوتهم، قائلا ذات مرة "لم نخرج أحدا، أعطينا

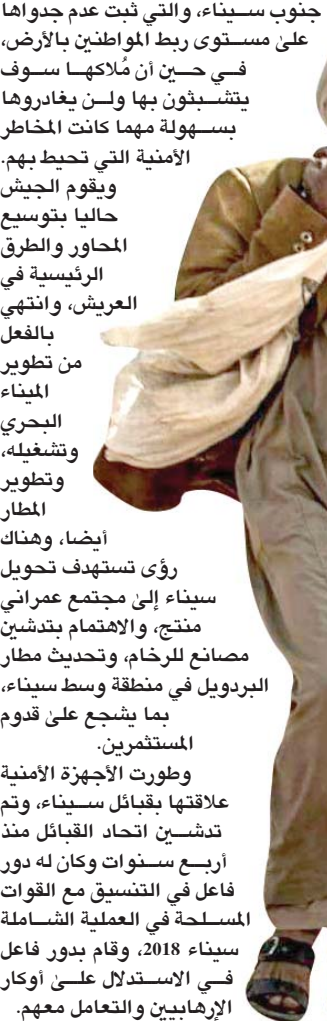
تقرير مؤشر الإرهاب العالمي يظهر أن مصر جاءت في المرتبة الـ11 عام 2018، بينما كانت في المرتبة التاسعة في 2017

وعلاوة على التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي في وسط وشمال سيناء، والتي من المخطط أن تصل إلى مليون فدان، وجرى بالفعل تنفيذ 13 مزرعة في شمال سيناء مساحتها 476 فدانا وأكثر من 229 قطعة زراعية.

وركزت الحكومات السابقة على الاهتمام فقط بالمشاريع السياحية في جنوب سيناء، والتي ثبت عدم جدواها على مستوى ربط المواطنين بالأرض، في حين أن مأكلاها سوف يتسببون بها ولن يغادروها بسهولة مهما كانت المخاطر الأمنية التي تحيط بهم.

ويقوم الجيش حاليا بتوسيع المحاور والطرق الرئيسية في العريش، وانتهى بالفعل من تطوير الميناء البحري وتشغيله، وتطوير المطار أيضا، وهناك رؤية تستهدف تحويل سيناء إلى مجتمع عمراني منتج، والاهتمام بتدشين مصانع للخزام، وتحديث مطار البردويل في منطقة وسط سيناء، بما يشجع على قدوم المستثمرين.

وطورت الأجهزة الأمنية علاقتها بقبائل سيناء، وتم تدشين اتحاد القبائل منذ أربع سنوات وكان له دور فاعل في التنسيق مع القوات المسلحة في العملية الشاملة سيناء 2018، وقام بدور فاعل في الاستدلال على أوكار الإرهابيين والتعامل معهم.



وصفة مثالية لتطبيق التطرف